# النخب التكنوقراطية بالمغرب
## المفهوم، النشأة، التطور

الباحثة لمياء العماري
باحثة في علم السياسة والقانون الدستوري
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية آكدال
جامعة حمد الخامس، الرباط
المغرب

**مقدمة**

من أجل فهم أي نظام سياسي يتطلب البحث في شكل السلطة الحاكمة من جهة وفي طبيعة النخب السياسية والاجتماعية التي تقوم بمساندة هذه السلطة من جهة أخرى، والتي يطلق عليها عادة بجماعة الاستقرار أو نخب الاستقرار، والتي تقوم بدور شرعنة أسس النظام وتبرير وجوده.[1]

ووفق الخطاطة المشكلة لبنية النظام السياسي المغربي التي تحتل فيها مؤسسة السلطان، أو المؤسسة الملكية مكانة مركزية بمشروعيتها الدينية والتاريخية والكفاحية، يبرز هناك مبدأ ثابت ظل يضبط حركية جل الدساتير المغربية المتعاقبة ألا وهو مبدأ وحدة السلطة ومركزيتها، هذا المبدأ وإن ساهم في استمرارية إرث هذه المؤسسة، فإن ديمومته تحتاج دائما إلى بنية الوسطاء والنخب وفي هذا الصدد يؤكد الراحل محمد جسوس أن السلطان يحتاج دائما الى نخب وزعامات تقوم بخدمته، وتفرض وجوده على الصعيد المحلي.[2]

إن الخطوة الأولى نحو تلمس جوهرية العلاقة بين المركز والمحيط، تمر عبر تحديد مجال النخبة ومفهوم النخبة وشروط الانتساب إلى هذا الحيز الدلالي.

فدراسة النخب بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة هي عملية ذات فائدة من جوانب مختلفة، فحجم النخب وعددها، وعلاقة كل منها بالأخرى وعلاقتها بمختلف مراكز السلطة السياسية، هي من بين أكثر الحقائق أهمية والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التمييز بين مختلف مكونات المجتمع وفي مجال تحليل تغييرات البنية الاجتماعية.[3]

وقد استعمل مفهوم النخبة استعمالات عديدة، تتراوح بين الخصوص والعموم والقوة والضغط من حيث النخب بتعدد مجالات المعرفة، أو خصوصيتها ببعض المجالات ومن حيث هيمنة وسيادتها أو قيادتها وتأثيرها،[4] وفي كثير من الأحيان لا نجد فروقا مهمة حول مفهوم النخبة في الفكرين العربي والغربي، فلكل مجتمع نخبته ففي الدولة الإسلامية نجد مصطلحي الخاصة والعامة في تمييز واضح لذلك التمايز الموجود في المجتمع. لكن بدون شك يوجد اختلاف في مناهج وطرق مزاولة هذه النخب لأعمالها وفي انتماءاتها وولاءاتها، وفي رؤاها ومنطلقاتها.

**إشكالية الدراسة**

لعب تطور المعرفة وانفصال الانسان عن الطبيعة، ومحاولة السيطرة عليها عن طريق التكنيك فرصة كبيرة لتطور النخبة التكنوقراطية.

هذه الأخيرة التي سوف تفرض وجودها الفعلي في المجتمع في أعقاب الثورة المعلوماتية التي جعلت من المعرفة العنصر الحاسم في المجتمع.[5] وأيضا تعتبر التكنوقراطية ظاهرة بارزة تستحق ان تحلل لذاتها فهي نتاج لعدة عوامل معقدة، تختلف من دولة الى أخرى. فمثلا في فرنسا على سبيل المثال، عرفت الفكرة التكنوقراطية بسبب معطيات ثقافية نجاحا خاصا[6]. وكذلك يمكن أن تعرف التكنوقراطية حدودا لفعاليتها، حيث تم ربط تطور التكنوقراطية بدور ومكانة التكنوقراطيين ومثال على ذلك اسبانيا[7]، حيث أدى تواضع المصاريف المكرسة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي تواضع دور ومكانة التكنوقراط. فبقدر ما يكون هناك تفاوت في مضمار التطور التكنولوجي، يكون هناك تفاوت أيضا في دور ومكانة التكنوقراطيين.

لكن قد يبدوا الامر مختلفا عندما نتحدث عن النخبة التكنوقراطية في دول العالم الثالث، وخصوصا عند الحديث عن المغرب. إذا اخذنا بعين الاعتبار التحولات في الخصائص الاجتماعية وأساليب الحياة، وبنيات التأثير والسلطة وكذا أشكال السيطرة والمشاركة السياسية، ونماذج الادراك المتعلقة بالواقع وقواعد المعرفة. كل هذه الأشياء تساهم أيضا في تحديد مكانة ودور التكنوقراطيين داخل مجتمع ما وكذلك مدى تأثيرهم في النظام السياسي.

من أجل كل ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- من هي النخبة التكنوقراطية المغربية؟
2- هل تلتقي هذه النخبة مع النخب التكنوقراطية في الغرب من حيث النشأة والتطور؟
3- لماذا يتم توظيف التكنوقراط في نظام سياسي يعرف وجود أحزاب؟
4- هل التكنوقراطية منافية للديمقراطية؟
5- يشترك التكنوقراطي مع بعض الأصناف الاجتماعية بامتلاك الرأسمال المعرفي، لكن هل يعني ذلك إمكانية المطابقة بينها وبين التكنوقراطي؟

**فرضيات الدراسة:**

– للإجابة عن عناصر الاشكالية المركزية والأسئلة النظرية والوصفية المتفرعة عنها، وفقا لما استنتجناه من القراءة الأولية لمراجع هذه الدراسة من تصورات وأفكار، تنطلق الدراسة من افتراضات أولية، لأجل ضبط أولي للموضوع، وتفسير مبدئي لاشكالياته، وهي على الشكل التالي:

**الفرضية الأولى**

أن التحولات الاقتصادية التي عرفها المغرب، وحاجة الدولة إلى نخبة براغماتية وعقلانية تدبر خيرات البلاد، وتمثل مصالح الدولة لمواجهة تحديات العولمة والشراكة الاورومتوسطية، جعلت الدولة تلجأ الى النخب التكنوقراطية.

**الفرضية الثالثة:**

لقد دأب سلاطين الدولة المغربية على تقليد قديم تمثل في صناعة نخب مخزنية من اجل الاستعانة بخدماتها فالنخبة كانت دائما تشكل عاملا من عوامل ضخ الاستمرارية والدعم في أنساق النظام المخزني، وكما هو معروف فلكل نظام نخبه وبالتالي فالنخب التكنوقراطية لا تخرج عن هذا الإطار، فهي نخب تحت الطلب ولاؤها الوحيد للملكية.

**أهمية الدراسة:**

لقد كان اللجوء الى حكومات التكنوقراط أو حكومات الكفاءات تقليدا تاريخيا لطالما لجأت إليه الأنظمة السياسية، كلما واجهت أزمات سياسية او اقتصادية أو اجتماعية. بدعوى أن الحلول التقنية وحدها يمكن أن تساهم في أيجاد حلول للمشكلات الأنفة الذكر، باعتبار ان حل الازمات يتطلب مقاربة تقنية عقلانية صارمة وشريطة ضبط عملية تدخل السياسيين في الحكم.

في المغرب، وغداة الاستقلال وفي ظل الصراع القائم آنذاك بين القصر والأحزاب السياسية على الحكم، كان اللجوء الى التكنوقراط ينظر اليه كأداة لقطع الطريق أمام النخب الحزبية لتولي شؤون الحكم. وأيضا لقلة الكفاءات والاطر بهذه الأحزاب السياسية.

اليوم وامام العودة القوية للنخب التكنوقراطية في الحكومات المغربية التي أصبحت ضرورة ملحة تفرضها التوجهات الكبرى للدولة والتي خط خطوطها الملك محمد السادس منذ توليه العرش. هذه التوجهات التي تروم الى إرساء دولة الحق والقانون والنموذج التنموي الجديد. وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة للمساهمة في النقاش الدائر حول النخب التكنوقراطية المغربية الحاضرة دائما بقوة في المشهد السياسي المغربي سواء في سنوات الصراع بين القصر والأحزاب او في عهد الإصلاحات والأوراش الكبرى.

**منهجية الدراسة:**

من أجل دراسة دقيقة لمسار تشكل النخب التكنوقراطية حاولنا الاعتماد على المنهج التاريخي من أجل معالجة موضوع الدراسة في ظل المتغيرات الزمني المتلاحقة، كذلك المنهج التحليلي حتى نتمكن من الوصول الى نتائج أكثر دقة بنهاية الدراسة.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور يتناول الأول التحديد النظري لمفهوم النخبة، في حين المحور الثاني سيتناول النخب التكنوقراطية بصفة خاصة وختاما المحور الثالث سيقارن بين مفهوم التكنوقراطية وباقي المفاهيم الأخرى

**أولا: التحديد النظري لمفهوم النخبة**

يبقى مصطلح نخبة من بين المصطلحات التي لم يجد لها المفكرون السياسيون أو الاجتماعيون مفهوما محددا.[8] وتضم النخبة أو الصفوة الأقلية من الموهوبين والأثرياء، وتتشكل من جماعات بكونها أفراد متميزون،[9] وقد استخدم مصطلح الصفوة/ النخبة منذ القرن 17 للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية المتميزة كالوحدات العسكرية ذات الشأن الرفيع، أو الرتب العسكرية العليا أو النبلاء، وكذلك النخب هم أولئك الأشخاص المتميزون إما في أدائهم أو أفكارهم أو مستواهم الاجتماعي، عن باقي فئات المجتمع.

ويعتبر رايت ميلز من أوائل الباحثين الذين أثاروا الانتباه لموضوع النخب، وذلك حتى يتم فهم سياقات التحكم في دواليب المجتمع،[10] ويبين في كتابه النخبة الحاكمة أن هناك فئة معينة هي التي تمسك بزمام الأمور في مقابل شعب تابع ومقصي من دوائر الانشغال.[11]

وبالإضافة إلى ميلز، نجد باريتو وموسكا، قد اهتما بالنخبة في إشارة إلى فئات تمارس السلطة مباشرة، وتكون في وضع تؤثر فيه بشدة في عملية صنع القرار.[12] ويعرف باريتو النخبة بأنها مجموع الناس الذين يظهرون صفات استثنائية، ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو بعض النشاطات. ويبقى التعريف التقليدي للنخبة عاما لا يتميز بالتدقيق، والذي يذهب إلى أن النخبة هي" تلك المجموعة من الأفراد التي تملك قدرا من التأثير والنفوذ أكثر من الآخرين". ويغيب عن هذا التعريف التحديد والوضوح لمفهوم السلطة، بحيث أن السلطة قد تعني في بعض الأحيان قدرة بعض الأشخاص على التأثير في أشخاص آخرين وأيضا القدرة

على التأثير في صنع القرار. وقد أثارت هذه الفكرة المفسرة للتاريخ بأنه "مقبرة النخب" سخط الماركسيين الذين اعتبروها نظرية "نخبوية" متعالية.[13] وإذا رجعنا إلى مخطط مفهوم كل من موسكا وباريتو، نجد الأفكار المشتركة التالية:

"هناك في كل مجتمع، بل يجب أن يكون في كل مجتمع، أقلية تحكم سائر أفراد المجتمع وهذه الأقلية" الطبقة السياسية" أو النخبة الحاكمة" مؤلفة من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القيادة السياسية،[14] وبصورة أكثر غموضا من هؤلاء الذين يستطيعون أن يؤثروا تأثيرا مباشرا في القرارات السياسية يعتريها تغيير في العضوية عبر مدة من الزمن، ويحدث هذا التغيير عادة بتكريس أفراد جدد من طبقات دنيا في المجتمع وأحيانا بدمج فئات اجتماعية جديدة بها.

وبين فترة وأخرى بطريقة استبدال النخبة الحاكمة استبدالا كليا بنخبة مضادة كما يحدث في الثورات".[15] وتعتقد تلك الفئة أنها هي المالكة للمعرفة والوعي لكن سرعان ما يصطدمون بواقعهم الاجتماعي فهم وكما يقول د.محمد سبيلا" مجرد موظفون لدى الدولة أي "مأجورة" بمعنى الكلمة.

والحقيقة هي أن لكل نخبة أوهامها لكنهم يتحدون في اعتقادهم أنهم نواة المجتمع والمحركون الأساسيين له والأهم في نظرهم أنهم يمثلون ضمير الأمة الذي لا ينام وهم الجانب النقي فيها الذي ينشد التطور.[16]

إذن فالنخبة ضرورة حتمية لابد من تواجدها في أي مجتمع تؤثر في قراراته وفي أشخاصه، إنها نخبة تشتمل على الحائزين على القوة السياسة والقدرة على القيادة، لكن ألا يمكن القول بأن تواجد النخب ما هو إلا نتاج لتفاحش الفوارق الاجتماعية بين مختلف الطبقات. وفي بعض الأحيان وكما بين باريتو الذي يربط ظهور نخب جديدة بارتفاع العناصر الفاسدة التي تسيطر على السلطة، ارتفاع يقابله ازدياد في العناصر المتفوقة نوعا ما في الطبقات الخاضعة.

ونجد أن هناك من قسم نظرية النخب إلى ثلاث نظريات.[17]

النظرية الأولى: تنبني على السلطة وتبين أن كل المجتمعات تتناحر من أجل الوصول إلى السلطة وهي في شبه صراع دائم من أجل ذلك، والفئة التي تتمكن من الحصول على تلك السلطة هي ما يصطلح عليها بالنخبة،[18] هذه النظرية تقسم المجتمع إلى فئتين فئة ضعيفة لا حول لها ولا قوة تكون خاضعة لفئة قليلة هي التي تملك سدة الحكم لتكون خاضعة إما بسبب القمع أو التأثير الممارس عليها من طرف النخبة الحاكمة، ما يميز هذه النظرية هو أن النخبة الحاكمة هنا تتمتع بصفات شتى وتنتج علاقات سلطوية تبقى آثارها ناتجة وإن تغير الأشخاص.

أما النظرية الثانية: وهي القائمة على أساس أخلاقي قيمي، هنا تركز هذه النظرية على ما تتمتع به هذه النخب من مزايا ذاتية تؤهلها لممارسة الحكم هذه النظرية مستمدة وتكرس النظرية الفلسفية الكلاسيكية الأفلاطونية والأرسطية.[19]

وتؤكد هذه النظرية على أن وجود نخبة ما في المجتمع هي ضرورة حتمية تمليها ظروف المجتمع،[20] بالإضافة إلى أن هذه النخبة بفضل ما تمتاز به من ميزات خاصة، تكون جديرة بالوظيفة التي تمارسها.

ويمكن القول إن ما يميز هذه النخب كلها هو قدرتها على خلق وتجسيد قيم جديدة تعبر عن المجتمع الجديد وتعمل في نفس الوقت على توجيهه.

وتبقى النظرية الثالثة: وهي النظرية الوظيفية،[21] أي كيف يمكن للفاعل الاجتماعي أن يتمكن من لعب دور داخل النخبة، وكيف يستطيع أن ينتمي إليها حتى وإن لم يكن منها. إن الرغبة في الانتماء إلى نخبة سياسية معينة يعني ضرورة الانتماء إلى الحقل العام الذي توجد فيه النخبة ومعنى ذلك: أنه حتى يمكن لشخص ما الانتماء إلى نخبة فكرية مثلا، يجب أن يكون ينتمي إلى مجال الفكر والثقافة، وهذا ما ينطبق على النخبة السياسية.

إذن فالمجتمع يحتوي على العديد من النخب وما العمل السياسي إلا مجرد وظيفة عادية إلى جانب باقي الوظائف الممارسة داخل المجتمع، بالإضافة إلى ذلك يلعب التطور الاقتصادي والاجتماعي دورا مهما في إنتاج النخب وكذلك تختلف ظروف إنتاج النخب من مجتمع لآخر ومن بلد لآخر وتبقى البلدان النامية مجالا خصبا لدراسة القوى الاجتماعية المساهمة في خلق نخب جديدة.[22]

إن معظم بلدان العالم الثالث قد عانت من الاستعمار الذي أنهكها وبخروجه ترك وراءه مصاعب اقتصادية وبنى تحتية هشة، وفي حالات كهذه تشتد أهمية النخب والقادة القادرين على تجاوز كل الصعاب وخلق أعمال فعالة. وقد ورد في كتاب النخبة والمجتمع[23] "لبتومور وجود خمسة نماذج مثالية للنخب، دورها هو قيادة عملية التصنيع وهي نخبة العائلة الحاكمة ثم الطبقة الوسطى والمفكرون الثوريون والإداريون الاستعماريون وأخيرا القادة الوطنيون.

وبرجوعنا إلى النخبة السياسية في البلدان غير النامية نجدها هي التي تؤثر بشكل كبير في تقرير خط تطور هذه البلدان، وتكون غالبا من فئة القادة السياسيين والمفكرين الثوريين.[24] وتبقى ميزة هذه النخب أنها منفصلة انفصالا واسعا عن سائر الناس لأسباب منها ثقافتها الغربية، ومنها نشؤها في طبقات عليا منغلقة، أو في عائلات صاحبة ممتلكات أو أعمال أو عائلات زعامة قبلية ومنها كذلك أنماط حياة هذه الفئة بشكل عام.

نجد في بعض الأحيان أن هناك من يربط ما بين نظريات النخبة و"الفاشية "ككارل مانهيام إذ أنه في غالب الأحيان ما تتعامل تلك الفئة القليلة والمدعوة بالنخبة مع الآخرين بمنطق تعامل الفاشية... وتبقى دول العالم الثالث متشابهة في كيفية إنتاج نخبها، لكن يبقى العالم العربي متميزا بكل مكوناته وحتى في كيفية بروز نخبه وإنتاجها.[25]

لا يمكن الحديث عن النخب السياسية بالعالم العربي دون الحديث عن المرحلة الاستعمارية، وذلك لأن انبثاقها تاريخيا كان مرتبطا بهذه المرحلة بالذات.[26] وهذا ما يعني أن انبثاق بروز نخب في المجتمعات العربية هو مرتبط دائما بوجود أزمة متعددة الجوانب، حيث أن النخب الجديدة والتي نعني بها نخب ما بعد الاستقلال هي نخب وجدت من أجل مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية وخاصة تلك التي خلفها الاستعمار وراءه وأيضا نخب أخرى تحاول إثبات ذاتها الآن، إنها النخب الشابة التي تبحث عن مواقع لها داخل السلطة ويمكن اعتبارها نقيض للنخب التقليدية السائدة.

ويقول عنها الجابري"... أن هذه النخب التي أصبحت تحتكر الدولة والقطاع العام، تضيق عن استيعاب الأفواج الجديدة من الباحثين عن الشغل وفي مقدمتهم خريجو الجامعات والمعاهد العليا فيبدأ النقيض "في التكوين على شكل نخب جديدة تقفز إلى السطح وكأنها على موعد تاريخي مع فشل النخبة الحاكمة صاحبة" دولة الثورة" في تحقيق شعاراتها والتزاماتها وبالتالي دخولها في أزمات اقتصادية سياسية تزيدها المديونية الخارجية الثقيلة المتورمة باستمرار استفحالا واستثراءا".[27]

إن ما تعيشه الدول العربية اليوم من أزمات على مستوى نخبها الحاكمة إما كرؤساء أو قادة أحزاب يجعلنا مطالبين بوقفة تأمل وبدراسة متأنية لتلك النخب وذلك لمعرفة الخلل القائم فالنخب متعددة ومتنوعة فمنها كبار موظفي الدولة من وزراء وعمال وكبار المسؤولين،[28] لكن وبفعل التطورات السياسية التي عرفها العالم العربي خاصة المغرب نجد ظهور تنظيمات سياسية كان دورها هو

استقطاب النخبة الوطنية وتكوينها لتكون هي المسير للبلاد بعد الاستقلال،[29] وبالتالي أصبحت الأحزاب في المغرب أكبر مدرسة لتكوين النخبة.

فالمجتمع المغربي وكما يذكر ذلك حسن قرنفل،[30] "شهد مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. فقد كان لهذه العوامل تأثير كبير على مجموعة من الأصعدة فتراجع دور العالم القروي والنمو السريع للظاهرة الحضرية والتمدن وصعود التكنوقراط وتراجع الطبقات الوسطى التي كانت تشغل أهم ميكانيزمات التوازن داخل المجتمع المغربي، كل هذه المتغيرات تطرح تساؤلا ألا وهو مدى صلاحية الترضيات والتسويات القديمة بين السلطة والنخب السياسية في ظل هذه التحولات؟

إن هذا الأمر هو ما يطرح نظرية النخب والنخب المضادة، بحيث نتيجة لتلك التحولات برزت لنا نخب وفاعلون جدد، يحاولون خلق توازنات جديدة جاعلين بينهم وبين النخب القديمة قطيعة، أدت إلى بروز صراع وتنافس بين مختلف الفاعلين السياسيين.[31]

ويبقى النسق السياسي المغربي ذو خصوصية متميزة، وهي قدرته على احتواء وإقصاء المشروعات المضادة بغض النظر عن طبيعة النخبة التي تقود الصراع.

فالنظام السياسي دائما وفي محاولته إن صح التعبير تدجين أو خندقة كل معارضيه يسعى إلى وضع تلك النخبة داخل مؤسسة تكون كفيلة بتطويقهم. ولعل هذه التعددية السياسية القائمة في ظل نظام ملكي، –وسيلة من وسائل النظام لاحتواء أي صراع منتظر–تعددية تعتبر بأنها مجرد تقطيع أفقي للنخبة السياسية التي تتفاوض مع المركز حول قدراتها على الاندماج المؤسساتي والسياسي.[32]

ويمكن تقسيم النخب السائدة في المجتمع المغربي التقليدي إلى نوعين رئيسيين:

1– نخبة المقدس: وتتكون من الأولياء والعلماء والشرفاء وغيرهم ممن يتمتعون بسلطان روحي سواء كان قوام ذلك السلطان هو البركة أو الانتماء إلى السلالة النبوية أو غير ذلك.

2– ونخبة المدنس التي تتجسد في شخصيات القايد والأمغار والمقدم وغيرهم من الشخصيات التي يقوم سلطانها على المكانة الاجتماعية، والتي تصل إلى مكانة الصدارة عن طريق الانتخاب أو العنف أو الخدعة أو بأكثر من وسيلة من تلك الوسائل والتي سرعان ما تختفي بمجرد تلاشي مكانتها واختفاء قوتها العسكرية والمادية".[33]

وهناك تصنيف آخر من رواده جون واتر بوري (1975)، فهو في تقسيمه للنخب الوطنية المغربية يقسمها إلى نخبة حضرية معظم أفرادها ينحدرون من أصول عربية وحضرية وإلى نخب قروية تتكون من أعيان القبائل، ومن الأرستقراطية القروية ذات الأصول الأمازيغية أساسا.

إن معظم أشكال النخب التي تم الحديث عنها سابقا سواء ذات الأصول الحضرية أو القروية كانت هي المكون الرئيسي للنخب المغربية. فمهما كانت التعاريف الخاصة بالنخبة تصب تقريبا في اتجاه واحد، تبقى النخب السياسية متميزة في مجموعة من الخصائص بشكل عام والنخبة التكنوقراطية المغربية بشكل خاص.

**ثانيا: النخب التكنوقراطية**

لقد كان أول استعمال لمفهوم التكنوقراطية[34] في الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الأولى، حيث أطلق على الطريقة التي تنظم الحياة الاقتصادية.[35] ومستوحاة من مخططات علمية دقيقة. حيث كانت الحاجة آنذاك ملحة لجيش من المهندسين والعلماء للنهوض بالوضع الاقتصادي.

لقد وقعت آثار التحديث في القرن التاسع عشر، في الجوهر، على نقيضه، في عالم تقليدي، على طبيعة كان يفترض أن يتم التعرف عليها بكل عناية لتتم السيطرة عليها.[36]

ففي فرنسا يترسخ موضوع التكنوقراطية بعمق داخل تقليد الدولة وافتراضها، حيث أنه لا يوجد مشروع سياسي بدون مشروع تقني، كذلك فالحضور المكثف للوظائف العمومية السامية داخل دواليب الاقتصاد هو بعد آخر للتكنوقراطية الفرنسية.[37]

فالطبقة السياسية الفرنسية تكاد كل رجالاتها تتشكل من خريجي مدارس الإدارة العليا في كل الاختصاصات والفروع. فتكنوقراط فرنسا هم ساساتها وحكامها ومديرو إداراتها الحكومية وهم مديرو شركات القطاعين العام والخاص.[38]

وحسب هابرماس فان التكنوقراطية هي الوجه الأخر للوضعانية، فإذا كان أفلاطون أراد أن يجعل من الفلاسفة سادة، فان التكنوقراطيين يريدون أن يجعلوا من المهندسين مجلس إدارة مديري المجتمع، تحكمهم النزعة التقنية والتي تعتبر التطبيق العملي للمعرفة العلمية هو وحده كفيل بأن يقدم المجتمع.[39]

فمنذ أن تحول العلم إلى قوة منتجة ذات وظائف اجتماعية بات قوة إيديولوجية باعتباره يلعب دورا أساسيا في منح المشروعية للنظام الاجتماعي والسياسي الحديث المؤسس على العقلانية التقنية.

في عصرنا الراهن، وبوجه خاص مع تحولات القرن الواحد العشرين، حطمت الحداثة كل نقائضها لتنعدم هذه النقائض تماما، لتضع الحدود المناسبة للفصل بين التحديث التقليدي الذي عرفه المجتمع الصناعي والتحديث الذي عرفه المجتمع ما بعد الصناعي.[40]

ولا شك أن كلا النمطين من التحديث، يقومان على أساس المعرفة العلمية العملية (الاختراعات والبحث العلمي). غير أن التحديث، يقوم على أساس الفرق في جوهر هذه المعرفة العلمية العملية التي كانت تمارس دورها في التحديث بشكل غير مباشر عبر الآلات التي يتم اختراعها، لكنها تمارس هذا الدور في عصرنا بشكل مباشر، حيث أصبحت المعرفة تشكل نمطا من أنماط رأسمال المعرفي الذي يتم استثماره مثلما يتم استثمار رأس مال اقتصادي، وبذلك أصبحت تتمتع بدلالة اجتماعية وسياسية، فضلا عن دلالتها الاقتصادية.

هذا التحديث الذي عرفته المجتمعات العصرية لم يقتصر على مجال دون الآخر بل أقتحم عالم السياسة أيضا، كما قلنا سابقا عندما ربطنا التطور الاقتصادي والتهافت على المعرفة العلمية جعل من التكنوقراطي عملة مطلوبة من كل الدول الراغبة في تحديث مجتمعاتها.

إن التكنوقراطي،[41] وهو يضع المعرفة العلمية العملية موضع المباشرة إنما يقوم في الواقع، بنشاط تلمس فيه (ماكس فيبر)، سلوكا إنسانيا ذا معنى ذاتي، ويرى فيبر أن مفهوم " المعنى " يعبر، هنا، عن المقصود ذاتيا، ويضيف قائلا: " لا يمكن أن يوجد، في رأينا، نشاط يتخذ معنى التوجيه القابل للإدراك دلاليا لأي سلوك خاص إلا في شكل سلوك خاص بشخص أو عدة أشخاص يتميزون بتفردهم.[42]

ويتحدث (فيبر) عن البنيات الاجتماعية فيرى أنها، في الجوهر، تطورات خاصة بنشاط متميز لأشخاص يتميزون بالتفرد، طالما أن هؤلاء يشكلون، لوحدهم، الوكلاء القابلين للإدراك الذين يتولون أداء نشاط موجه بدلالة،[43] ويعني ذلك أن التكنوقراطي سوف يتعين ذاتيا بدلالة نشاطه الذاتي المتمثل بوضع المعرفة العلمية العملية المباشرة.

يجد التكنوقراطي مكانه ضمن إطار معين من تقسيم العمل، فإذا كان بالإمكان تقسيم العمل إلى عمل عضلي وعمل معرفي، فان التكنوقراطي يتميز باضطلاعه بالعمل المعرفي. ويلاحظ، بصورة عامة، أن المعرفة يمكن تقسيمها إلى قسمين: المعرفة المهنية والمعرفة العلمية، فالمعرفة المهنية هي المعرفة التي سادت طيلة العصور السابقة على الثورة الصناعية، وتميزت، بالدرجة الأساسية، بأنها تعبر عن نوع من الخبرة، ومن ثم فإنها تعتمد على الكفاءة الخاصة التي تهيؤها المهن القائمة والتي تبدو متجذرة في التفوق الذي تمثله كتلة محددة من المعرفة–الخبرة التي غالبا ما تكون مزودة بمنطق داخلي خاص بها، يتم اللجوء إليه في كل موقف يستنجد فيه بالخدمات المهنية. [44]وربما يمكن القول إن هؤلاء المهنيين إذا ما كانوا يبدون مجهزين بمنطق خاص هو منطق المهنة، فان هذا المنطق يجد أساسه في المعرفة–الخبرة التي تلقاها بشكل من الأشكال، وكان بالإمكان في ظل هذا النمط من المعرفة–الخبرة، أن يوجد التكنوقراطي في العصور السابقة على الثورة الصناعية، ولكن في شكله الأولي المتمثل بأولئك الذين يتولون تشييد الجسور وبناء السدود والذين يعتمدون المعرفة العملية.

إن الدور الذي يضطلع به التكنوقراطي يتحكم، والى حد بعيد، في تعيين مكانته، والمراد بالمكانة هو الموقع الذي يشغله الفرد بموجب الدور الخاص به داخل شبكة العلاقات القائمة بين الأفراد الذين يمارسون نشاطا مشابها أو مغايرا لنشاطه، وتتمثل المكانة في الوقت نفسه أيضا، بالموقع الذي يشغله داخل شبكة العلاقات التي يقيمها الآخرون معه أو يسعى إلى إقامتها، كما تتمثل المكانة، في الأخير، بالموقع الذي يشغله داخل شبكة العلاقات التي يقيمها الفرد مع من هم أعلى أو أدنى منه ويقيمها هؤلاء معه. [45]

ويرجع صعود نجم التكنوقراط ووصولهم إلى السلطة بعد تهميش الأحزاب السياسية وعدم كفاءة البرجوازية لتطوير إيديولوجية منتجة، حيث أصبحوا يتحكمون بجميع المؤسسات. وكذلك مع رواج أفكار ليبرالية تحرر الاقتصاد حيث يعول عليهم لرفع مستوى النمو وتطوير الإدارة وحل مشاكل البطالة. وتتواجد هذه النخبة التكنوقراطية بصفة موضوعية في الحقل الاقتصادي وحقل الأعمال والاستثمارات الإنتاجية والمالية في القطاع الخاص.[46] إنهم ليسوا طبعا الأسياد المطلقين لجهاز الدولة، غير أننا نجدهم يتحكمون في توجيه أنشطة مهمة داخل الدولة.[47]

إن التكنوقراطي حسب (ج.مينود) هو الرجل الذي يملك قدرة لا يمكن ردها أو الاعتراض عليها وقادر على اقتراح وسائل كفيلة بحل المشكل من جذوره.[48] وهناك من يرى أن كلمة تكنوقراط ماهي إلا مشروع سياسي يطور بلد وليس تقنية نجدها عند المهندسون أو رجال القانون.

إن السمة المميزة للتكنوقراطي هي تمتعه بنمط خاص من هذه المعرفة يتمثل بالمعرفة العلمية العملية،[49] التي نعني بها مجموع المعارف والبحوث التي تتمتع بدرجة كافية من الوحدة العمومية، وتبدو قابلة لأن تقود الذين يكرسون أنفسهم لها نحو خلاصات متناسقة لا تتأتى عن قناعات تعسفية، ولا عن أذواق أو مصالح فردية، وإنما تتأتى بالأحرى، عن علاقات موضوعية يتم اكتشافها تدريجيا، بقدر ما يتم تأكيدها أيضا عن طريق مناهج خاصة بالتحقق.[50]

كما تؤهله لأن يقتحم مجموعة من المجالات، ولعل المجال السياسي أهم المجالات التي تخول لهم ممارسة السلطة فمختلف أوجه التكنوقراط، لا يترددون في مخالطة والانخراط في الحياة السياسية. إنهم يشهدون كليا على قلق عميق حول مشروعية السلطة والضعف

الكبير للتوافق الذي يمكن أن يعتمدوا عليه في الحياة السياسية. كما تتميز علاقة هذه النخب بالحقل السياسي بالالتباس، غير أن الدولة نفسها كانت دائما في حاجة ماسة إلى خدماتهم خاصة في الثلاثين سنة الأولى من الاستقلال، حيث كانت الأطر الوطنية قليلة وكان المغرب يعاني من نقص كبير على مستوى الخبرة التقنية العالية الجودة.[51]

فلقد تم الاحتفاظ بالمساعدين الأجانب المحايدين سياسيا والأكفاء تقنيا، بدلا من إقحام العناصر الوطنية الأكثر شبابا والأكثر تزودا بالشهادات للعمل في النظام الإداري الجديد. وذلك إبان فترة الاستقلال حيث أن السلطة السياسية كانت تمارس على أيدي المغاربة، بينما المهام العليا المتعلقة بالتنفيذ قد أنيطت بالمساعدين التقنيين الفرنسيين اللذين تم تعويضهم تدريجيا من قبل الأطر المغاربة.[52] فحجة إقحام التكنوقراط في مجالات الدولة يظهر كلما اجتاحت أزمة ما البلاد وهذا أمر لا يقتصر على دولة دون أخرى.

أما في المغرب فانه من الطبيعي أمام التراكمات التي أفرزتها الممارسة الإدارية البيروقراطية والتي أنتجت اعتقادا في أن وضع أي سياسة فعالة يتم عبر الإقصاء السياسي، أن يتم تحويل طبيعة النقاش حول السياسات العمومية من المجال السياسي والقيمي إلى المجال التدبيري والتقني والإجرائي.

إن الظاهرة التكنوقراطية عموما هي معطى بنيوي داخل الحياة السياسية المغربية، وذلك من خلال الحضور القوي للموظفين وسط المؤسسات وارتباط الشرائح الجديدة بالإدارة وحضور مواصفات "الموظف السامي" كنمط أساسي للحياة السياسية المغربية.[53]

غير أن هناك بعض الدراسات اعتبرت أن هيمنة التكنوقراطية على السياسات العمومية أصبحت من الماضي لاعتبارين:[54]

الأول: الانفتاح الكبير الذي عرفه مسلسل صياغة السياسات العمومية أمام العموم.

الثاني: أن التوجه الترابي أصبح حاضرا بقوة داخل الأجيال الجديدة للسياسات.

كذلك فانفتاح النظام السياسي المغربي على النظام الليبرالي ساهم في انحصار المشروعية السياسية للصبغة التكنوقراطية، غير أن ذلك لم يمنع عودة هذه الصبغة في صورة السياسي/الحزبي حيث يبدوا أن التكنوقراطي هو من يوظف السياسي الحزبي وليس العكس.

بالإضافة إلى ذلك، فالفاعلين الحزبيين المغاربة يتعاملون مع المشاركة الحكومية أساسا كمجال لتدبير العلاقة مع الدولة وليس مجالا لإنتاج السياسات.[55] الشيء الذي جعل النقاش حول إشكالية الإداري والسياسي تطفو على مائدة النقاش خاصة مع أثر العولمة التي عرفتها الأسواق وهيمنة الجوانب المالية العالمية على الاقتصاديات ومن تم على القرار السياسي، داخل عصر تسوده الخبرة التكنوقراطية.

حيث أن الفاعل السياسي ليس بالضرورة محددا حتميا للسياسة العامة، خاصة عندما نقف على الانفصام بين فضاء التمثيل السياسي من جهة وفضاء السياسات العمومية من جهة أخرى.[56]

إن تغليب الإدارة والمنطق التكنوقراطي على منطق السياسة في السياسات العمومية يخترق كل مراحل هذه الأخيرة من لحظة بناء المرجعيات إلى مرحلة الصياغة وصولا إلى زمن التقييم،[57] لتبقى مرحلة التنفيذ مرحلة إدارية تقنية بامتياز ولحظة التقييم تبقى هي بدورها أسيرة لنفس المنطق التقني الإداري. وذلك خلال غياب الجانب السياسي مجسدا في ضعف المؤسسة البرلمانية.

فالتكنوقراط يعتمدون أكثر على الإجرائية والإمبريقية، ويستهدفون أساسا المردودية وفق مبيان تراكمي، أقصى ما يفترض فيه استجابة المنطقي والعلمي مع أولوياته.[58]

فالعديد من المصلحين يعتقدون مخطئين أن الإصلاح لا يحتاج إلى سياسة بل يذهبون إلى حد إقامة تعارض بين الإصلاح والسياسة معتبرين أن للإصلاح طابعا تكنوقراطيا محضا، وهو ما يكرس نزعة اللاتسيس السائدة والمكتسحة للفضاء المغربي.[59]

فالتكنوقراط عندما يعدون حلا لمشكلة ما ويؤكدون أنها الحل الوحيد الممكن، يستبعدون بذلك كل إمكانية للاختيار. لم يعد من الضروري تقديم برهان عقلاني على خطئهم سواء كانوا على خطأ أم على صواب، فإنه يكفي وضع خطاب يؤكد وجود حل آخر.[60]

فالفكر التكنوقراطي هو ليس بالفكر المستحدث ولا هو بالتوجه الإيديولوجي، إنما هو توجه وتصور واقعي علمي يعتني بحتمية الوصول إلى نتيجة حقيقية ذات فائدة ملموسة بأساليب علمية تستثمر الطاقة المعرفية البشرية ولا تغطى بالشعارات.

لقد تحولت النخبة التكنوقراطية من سند داعم لمحترفي العمل السياسي الى مكون سياسي مستقل يمارس العمل السياسي من منظور تقني، يختلف عن النهج التقليدي الذي يوظف التواصل السياسي والحدس.[61]

حيث أن الظاهرة التكنوقراطية عبارة عن زعامة مصطنعة في العالم العربي على مقاس النخبة الحاكمة، وظيفتها الحقيقية مزاحمة الفاعل السياسي المعارض لتوجهات النظام الحاكم.[62]

وذلك لأن الفعل التكنوقراطي يقوم على أساس ممارسة تفتقد لروح النظرية في بعدها الإيديولوجي، أما الفعل السياسي هو فعل ديمقراطي، لدى كلما تراجعت المنهجية الديمقراطية واستبد النظام السياسي بالحكم، إلا وتم إفراز ظاهرة التكنوقراط اللذين يوظفون خبرتهم التقنية لتنفيذ خطط النظام الحاكم السياسية والاقتصادية والدينية.

لقد تحدث عبد الله حمودي عن التكنوقراطية في معرض حديثه عن الدولة الاستعمارية ووصفها بأنها هي ذلك الجمع بين بنيات الزعامة وسلطاتها وبنيات التكنوقراطية وسلطاتها، فالتكنوقراطية حسبه هي كولونيالية، إنها تجسيد لدولة استعمارية متسلطة أبوية اجتماعية مذهلة.[63]

في المغرب وظف النظام المخزني فئة التكنوقراط لخدمة برامجه المختلفة، وغالباً ما كان يحضر هؤلاء كبديل محتمل للنخبة الحزبية الحاملة لتوجه إيديولوجي ومشروع سياسي بديل. فعندما كان النظام السياسي يسعى إلى تنفيس الحياة السياسية خوفاً من الانفجار، كان يفتح مجالاً ضيقاً: على المقاس للفاعل الحزبي ويحاصره بالتكنوقراط، سواء في علاقة بوزراء السيادة أو في علاقة بمستشاري القصر.[64]

كما أن النظام المغربي كان سباقاً إلى توظيف التكنوقراط، منذ القديم باعتبارهم خبراء متخصصون في قضايا مختلفة، تتطلب الخبرة النظرية والعملية. حيث نجد هناك تعدد لأدوار التكنوقراط في النظام المخزني القديم:

فهناك الدور التكنوقراطي للفقيه: حيث لعب الفقهاء دوراً تكنوقراطيا حاسماً، حيث كانوا يوظفون خبرتهم في مجال العلوم الشرعية، لخدمة النظام السياسي وبذلك فقد كانوا يحضرون كامتداد للنظام المخزني.

الدور التكنوقراطي للكاتب السلطاني: فالكاتب السلطاني امتداد للتوجه التكنوقراطي وهو يشتغل داخل السلطة السياسية، بحيث يكون إما كاتباً سلطانياً وإما وزيراً لسلطان وإما عضواً للحاشية المخزنية، يشتغل عبر استثماره خبرته الإدارية والسياسية لصالح النظام السياسي القائم. فالتكنوقراطية تمثل امتداداً مباشراً للمنظومة المخزنية، فهي ممتدة عبر أزمنة المخزن السياسية.[65]

ثالثا: التكنوقراطية والبيروقراطية والديمقراطية

إن مفهوم التكنوقراطية يرتبط واتجاهات أخرى مثل تزايد هيمنة البيروقراطية، وحيث أن المنهج التطبيقي التكنوقراطي يعتمد الواقعية كمنهج لتحليل الأمور، فإنه يكرس لنظام بيروقراطي حديث في مواجهة تنظيم تقليدي.

كذلك فالحديث عن التكنوقراطية يجرنا مباشرة للحديث عن الديمقراطية ومدى إمكانية الزواج بينهما وكذلك مادامت البيروقراطية والتكنوقراطية هما في صراع دائم من أجل النجاعة وسرعة إيجاد البدائل هما بذلك وجهان لعلمة واحدة.

إن دراسة المفاهيم تساعدنا على فهم الظواهر المراد فهمها، وكثيراً ما نجد عدة مفاهيم تكون بمثابة مفتاح يسهل علينا سبر غور مفهوم شائك كمفهوم التكنوقراطية.

تلتقي التكنوقراطية مع البيروقراطية والديمقراطية كما أنها تختلف معهم في كثير من المناحي، ستسعفنا هذه المقارنة على فهم عميق لنظرية التكنوقراطية وكذا محاولة التأكد من القول القائل بأن البيروقراطية والتكنوقراطية هما وجهان لعملة واحدة وأيضاً بأن التكنوقراطية هي ضد الديمقراطية.

**أ: التكنوقراطية والبيروقراطية**

يقول ويبر، إن البيروقراطية ما هي إلا حالة خاصة من عملية العقلنة التي ظهرت نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.[66] إذ أن "عقلنة البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية أمر ضروري لتمكين الإنسان من السيطرة الفعلية على الطبيعة والمجتمع. وبحسب نظر ويبر فهي أي البيروقراطية الماكنة التكنولوجية للمجتمع الذي انتقل إلى مرحلة مختلفة مع عصر التصنيع[67].

فكما أن التكنوقراطية تلعب تأثيراً كبيراً على النسق السياسي وترتبط ارتباطاً كبيراً بالمجتمعات الحديثة، فأيضاً البيروقراطية لها نفس التأثير، وهما الاثنتان تركزان على الكفاءة والجودة، ويمكن القول بأن البيروقراطية هي في حاجة ماسة إلى التكنوقراط حتى يمكنها تطبيق برنامجها، إذ يمكن النظر الى البيروقراطية على أنها الترجمة الحديثة للخبراء[68].

صحيح أن البيروقراطية هي في خدمة المنتخب، لكن غالباً ما نجد "الوزير المنتخب" لا يستطيع السيطرة على الجهاز البيروقراطي[69]. مما يجعل من الضرورة العودة لحكومة التقنيين (الخبراء)، فالتكنوقراطية هي نظام حيث المكاتب تمارس بعض السلط عن طريق عدة اختصاصيين. بينما البيروقراطية هي حالة بسيطة لتنقية التنظيم هدفها هو إعطاء قيمة للمجهودات المبذولة لتحقيق النجاعة للأهداف المسطرة[70].

إن كلمة بيروقراطية من الناحية اللفظية تعبير لاتيني مشتق من كلمتين bureau وcracy، في اللفظة الثانية والتي تعني القوة أو السلطة أو الحكم، نجد أنها والتكنوقراطية متشابهتان من حيث القوة والسلطة، ما عدا أن البيروقراطية هي تسيير مصالح الدولة عن طريق المكاتب.

والتكنوقراطية هي تسيير يعتمد على الخبرة التقنية وعلى السرعة في إيجاد الحلول عكس البيروقراطية المعتمدة على العمل الروتيني[71].

إن ما تتميز به الإدارة البيروقراطية، بالقياس إلى الكثير من المؤسسات، هو أنها تجد في المعرفة ركيزة لها، فقد كتب ماكس فيبر بهذا الصدد قائلا: " إن المعرفة تحكم الجهاز البيروقراطي". وأضاف قائلا: " إن الأداة الكبرى التي سمحت للإدارة البيروقراطية بأن تتفوق، تمثلت بالمعرفة المتخصصة التي بات يقتضيها التكتيك الحديث وإنتاج الأموال[72]. " وهذا ما يدفعنا للقول بأن البيروقراطية

ساهمت في بروز التكنوقراط داخل الإدارة، فتطور البيروقراطية الكبيرة ولد حاجات متنامية باستمرار لوجود خبراء تم إعدادهم بشكل جيد ومميز من أجل أداء مهام مميزة. فالإدارة البيروقراطية تعني الهيمنة بمقتضى المعرفة، كما أن الحكم التكنوقراطي يهيمن باسم الخبرة والكفاءة[73].

فكما أن التكنوقراطية من متطلبات الدولة الحديثة، فالبيروقراطية شكلت الطابع المميز للإدارة الحديثة، بصفتها نتاجا لا يمكن تحاشيه للتعقيدات التي أصابت المجتمع، أو للعقلنة التي عرفها المجتمع، فهي تتميز بصفتها نتاجا أفرزته الخصائص المميزة للدولة الحديثة[74].

فكما أنه بازدياد أهمية المعرفة التي وكما قلنا سابقا يعتبر التكنوقراطي وكيلا لها، سيتعزز دور البيروقراطية أيضا عندما ستزداد أهمية المعرفة داخل الإدارة بفضل العلاقة المثبتة التي نشأت بينها وبين التعليم. وخير مثال لذلك هو الصين القديمة التي عرفت منتظما إداريا يستهدف قبل كل شيء تكوين موظفين يجدون مكانتهم في الإدارة البيروقراطية.

" لقد أوضح ماكس فيبر وهو يتابع التطور التاريخي للإدارة البيروقراطية، إن حيازة الدولة الحديثة للوسائل الخاصة بالإدارة انتهى بالموظفين الإداريين إلى أن يملكوا إلا قوة عملهم، تماما كما هو الحال بالنسبة للعمال العاملين في المشروعات الاقتصادية. ولكن إذا كانت قوة عمل هؤلاء العمال تتمثل بالعمل المادي، فان قوة عمل الموظفين الإداريين تتمثل في المعرفة. فالأداة الكبرى التي تملكها الإدارة هي المعرفة المتخصصة التي أصبحت الحاجة المطلقة إليها محكومة بالتكنيك الحديث واقتصاد إنتاج الأموال[75].

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن " تحول المعرفة المعرفية الى قوة انتاجية مستقلة عن العمال بفعل الثورة الصناعية وشيوع استعمال التكنولوجيا، مما جعل المتعاملين مع المعرفة العلمية يبدون بمثابة صنف اجتماعي مميز، يتكون من شريحتين أساسيتين:

- شريحة المتعاملين مع المعرفة العلمية النظرية (العلماء).
- شريحة المتعاملين مع المعرفة العلمية العملية.
- ويمكن أن تضم الشريحة الثانية:
- التكنوقراطيين المميزون بامتلاكهم قسطا وافرا من المعرفة العلمية العملية، وبجعلهم المعرفة العلمية العملية، بقسطها الوافر لديهم، ركيزة لنشاطهم، وبهذا المعنى يمكن القول إنهم يعملون وفق خطط ومناهج عقلانية[76].

يتضح لنا أن المعرفة والخبرة هي الوسيلة التي تحقق بها البيروقراطية أغراضها وبالتالي هل يعني هذا أن التكنوقراط هم أداة الإدارة البيروقراطية لتحقيق النجاعة المطلوبة؟ ولعل فيبر في معرض حديثه عن الإدارة البيروقراطية قد كشف لنا بأن المعرفة التي يمتلكها التكنوقراط ساعدت الإدارة البيروقراطية على أن تنمي قدراتها، لقد لجأت الإدارة البيروقراطية إلى العقلانية والتنظيم على حد قول ألان ثورين "، حيث وضعت العقلانية موضع العمل.

لقد أصبح العمل التكنيكي يحتل مكانا مهما في المجتمعات المتقدمة[77]، ينبغي فيمن يستجيب له أن يكون من خريجي المدارس التكنيكية الكبرى. وهو ما ينطبق على أغلبية التكنوقراط، خصوصا في المغرب الذي تبين الدراسة بأنهم ينتمون إلى المدارس الكبرى الغربية التكنيكية، ويتوافر هؤلاء على أسس الإدارة البيروقراطية، وبهذا الشكل فان الإدارة العامة العليا باتت تتدخل في ميكانيزمات القرار السياسي بشكل قوي[78].

في هذا يمكن القول بأن تحول المعرفة العلمية الى قوة إنتاجية مستقلة عن العمال بفعل الثورة الصناعية وشيوع استعمال التكنولوجيا، جعل المتعاملين مع المعرفة العلمية يبدون بمثابة صنف اجتماعي مميز[79].

وأيضاً فالبيروقراطي (الموظف) يبدي دائماً رغبة في عدم تحمل المسؤولية واتخاذ القرار، بحيث يحتمي بالقواعد والتعليمات، ويحمل المسؤولية والسلطة لمن هم أعلى منه في المستوى. في حين التكنوقراطي يعمل وفق مناهج علمية لا تقبل الخطأ، فالكفاءة التي يتمتع بها التكنوقراطي هي التي تسمح للبيروقراطية باتخاذ الآليات التي تجعلها تحتكر القرار السياسي.

إن أول ما يستدعي التفريق بين البيروقراطية والتكنوقراطية، هو أن الثانية تضيف للأولى عامل الضغط ونوع من الفخامة – التي يفتقد إليها الجيل القديم من البيروقراطيون التقليديين والتي لا تتميز بها البيروقراطية. حيث أن النزعة الحالية للجيل القديم من البيروقراطيون تميل إلى الاستناد على كفاءة التقنيين[80]. وهناك أكثر من ذلك، فالتكنوقراطية تتجاوز مجال البيروقراطية حيث ظواهر قوة التكنوقراط تتكون خارج الإطار الإداري[81].

وبالرغم من الاختلاف القائم بين النظريتين، إلا أننا نجد مجموعة أبعاد يكاد المفهومان يتطابقان فيها:

كالبعد السياسي: حيث أن المفهومين يحيلاننا إلى الدولة الحديثة ومدى تزايد دور السلطة التنفيذية وبالتالي فهما قوة سياسية مسؤولة عن تحقيق أهداف الدولة، وترجمة السياسة العامة إلى برامج تنفيذية لتحقيق الأهداف العامة المتفق عليها[82].

البعد الطبقي: كلاهما سواء؛ البيروقراطيون أو التكنوقراطيون يشكلان طبقة اجتماعية متمايزة عن باقي مكونات المجتمع، ويمتازون عن غيرهم بكونهم يتمتعون بامتيازات خاصة ويتزايد دور هذه الطبقة في المجتمع كلما تزايد ضعف وعدم استقرار السلطة السياسية واتسع اعتمادها على البيروقراطية[83].

غير أننا في البعد السلوكي للبيروقراطية، نجد اختلافاً كبيراً بين التكنوقراطية والبيروقراطية. حيث أن هذه الأخيرة تصنف على أنها نمط سلوكي ينبني على التهرب من المسؤولية والاهتمام الزائد بالشكليات.

في حين التكنوقراطية تكرس الاحترافية والمبادرة، تعتمد على إستراتيجية وعلى معلومات شاملة ومنهجية، بعيداً عن المظاهر التنظيمية المعقدة والبطء في إنجاز الأعمال؛ هذه الأشياء التي تميز البيروقراطية.

فالبيروقراطي هو ذلك الفرد الذي ينتمي إلى هيئة أو مصلحة أو مؤسسة خدمية، ويحول دون إتمام مصالح الجماهير ويميل إلى عرقلتها متذرعاً بالقوانين واللوائح والقواعد والتعليمات بما يثير سخط المتعامل معه[84].

أما التكنوقراطي85، فهو ذلك الغني (العالم أو المهندس) وهو إداري داخل إدارة فنية ذات الكفاءة على تحقيق انتقال تاريخي من المجتمع الراهن إلى نوع من المجتمع الجديد يجمع بين المجتمعات الرأسمالية المتطورة والنمط الجديد للشمولية البيروقراطية[86].

فالحكم التكنوقراطي قادر على جمع مزايا الرأسمالية وأهداف الاشتراكية، فنظام الملكية الرأسمالية يشهد تطورات تترافق مع بروز المجتمع التعاوني والشركات الكبرى، ومع التنامي المكثف لتدخل الدولة والتخطيط الإداري والاقتصادي، وهو ما لا يجد انعكاساً له في تنظيم التمثيل الديمقراطي الحالي.

ويمكن القول إنه بالرغم من الاختلاف بين التكنوقراطية والبيروقراطية فهما يجتمعان من حيث كونهما:

- بناء تنظيمي له خواصه.
- طبقة سياسية لها دورها.

– طبقة اجتماعية لها سماتها.

والتعارض بين التكنوقراطية والبيروقراطية، ليس مجرداً من أسس، وبطريقة أخرى يمكن القول، بأن التكنوقراطية يمكن أن تؤخذ كقوة إضافية للبيروقراطية أو إذا أردنا كتدخل للتقنية والبيروقراطية. فالتقنية تضيف للبيروقراطية نوعاً من الديناميكية[87].

**ب: التكنوقراطية والديمقراطية**

إن التكنوقراطية كمخطط للتداخل تضيف محدداً للتحليل السياسي، والطريقة السهلة لمعرفة سيرورة هذا الفعل هي بمقارنته بأصناف أخرى تستعمل كثيراً في مجال السياسة. فالتكنوقراطية تبدوا من الوهلة الأولى معارضة للفكرة الديمقراطية، فأول سؤال يطرح عندما نتناول مفهومي التكنوقراطية والديمقراطية هو: هل الديمقراطية ضد حكم الخبراء ما دام التكنوقراط هم أهل الخبرة والعلم، المتخصصون في مجال عملهم ومشهود لهم بالكفاءة والاحترافية.

إننا عندما نقول إن التكنوقراط ليسوا ديمقراطيين، فنحن بذلك ننتقد طريقة وصولهم للسلطة، فهم يعينون ولا ينتخبون، وبعبارة أخرى عندما يتقلد التكنوقراطي الحكم فهو لا يمثل الشعب وإنما يسهر بخبرته على الحفاظ على مصالح الشعب، وهذا يعني أن التكنوقراط لا يحظون بالشرعية التي يكتسبها المنتخبون عن طريق صناديق الاقتراع.

وكذلك فهم لا يخضعون لأي محاسبة سواء أمام البرلمان أو الشعب. وفي كثير من الأحيان عندما تعقد وتسوء الأمور وتصبح الديمقراطية بدون أي جدوى وخصوصاً بالنسبة لرجال المال. فتستغني الدولة عن السياسي ليحل محله رجال انتماؤهم الوحيد هو للخبرة غير مسيسين وفوق المصلحة الخاصة الحزبية.

فكثيراً ما يلجأ السياسيون المتصارعون إلى أشخاص من خارج السياسة[88]، ويحدث توافق على كبار الخبراء/التكنوقراط، المشهود لهم بالكفاءة. ويتجلى ذلك بوضوح عن بعض الدول العربية كمصر عند حدوث أزمة حكومية بعد الربيع العربي وكذلك تونس، فحكومة الفنيين تكون بمثابة جسر وصول لبر الأمان السياسي، فمهمتهم هي إدارة الحكم بالمنهج العلمي وليس بالتوافق الحزبي وذلك حتى ينجح الديمقراطيون (السياسيون المنتخبون) في التوافق على حكومة حزبية تحظى بثقة الأغلبية التي تتولى إدارة الحكم وتطبيق برنامج سياسي أو انتخابي.

إننا وفي محاولتنا المقارنة بين النظريتين وكما يقول "جون مينود" نكون أمام رفع اليد من طرف رجل السياسة أمام المواطنين لحساب تكنوقراط غير مسؤول أمام الشعب[89].

تبدوا التكنوقراطية منذ الوهلة الأولى معارضة للفكرة الديمقراطية، فالتأثير التكنوقراطي لا يكون نتيجة التغيير المفتوح من نظام إلى آخر، إنه يتطور عموماً بواسطة انتقال وتغير موازين القوى التي من المفروض أن تضمن تدبير أعمال الدولة. ويرى جون مينود[90]، بأنه إذا أردنا تحديد مستوى عدم انسجام أو تلاؤم الديمقراطية والتكنوقراطية، ضرورة ذكر بعض المؤاخذات التي تؤخذ على التكنوقراط.

ففي المقام الأول: التكنوقراط يعتمد على السرية ويتجنب النقاشات في الأماكن العمومية، فهو واثق من عدم وقوعه في الخطأ. وسيكون من أحسن المؤيدين والمناصرين للسياسة المغلقة.[91]

وفي المقام الثاني: هناك ميول ونزوع نحو السلطوية والحكم المطلق (ديكتاتورية التكنوقراط)، ويظهر التكنوقراط نوع من الاحتقار والاستخفاف لرد فعل العموم ولا مبالاة بحقوقهم، وكذا مما يؤخذ على التكنوقراط هو جهلهم للوقائع الاجتماعية واحتقارهم لها[92].

لكن ينبه جون مينود بأن هناك بعض التكنوقراطيون ينتهون إلى أن يكونوا سياسيين، وذلك عندما لا يتجردون من الحس الإنساني بعدم سقوطهم في التعظيم الساذج للتقنية[93].

فالنجاعة التقنية تظهر في المجالات الصناعية والكيميائية وكذا العمرانية، غير أنها لا تنفع عندما يكون الحديث عن تدبير المصالح العمومية والتصرف فيها. كالصحة والنقل العمومي مثلا[94]. كما أن الفعل التكنوقراطي يتعرض للضغط السياسي الذي تظهر آثاره داخل المجتمع ليصبح التنافس جلياً بين التكنوقراط والسياسيين.

لقد سعى النظام الفرنسي في الستينات إلى خلق مجلس للتخطيط يتكون من عشرون برلمانياً ليحدد العوارض الكبرى لمشروع الحد من الهيمنة التكنوقراطية والإدارية التي دامت لأكثر من خمسة عشر سنة، ويهدف أيضاً إلى التقليل من الوصاية الإدارية والتكنوقراطية على الحياة السياسية[95].

ومن الواضح أن سلوك التكنوقراط يتمظهر في كثير من الصفات الخارجية (التسيير/القيادة)، التي يمكن القول عنها بأنها بالنسبة للنخب الديمقراطية مختلفة وليست ذات مشروعية.

لكن هل يمكن القول بأن الديمقراطية عند اختيارها أشخاص السياسة سيكون معيارها خارج معايير تعتمد على الكفاءة والتقنية؟ غير أن الديمقراطية لا تمنع المنتخبون أن يضعوا ثقتهم في أشخاص على أسس واختيارات تقنية (أعضاء الدواوين مثلاً)، وبالرغم من فرض التكنوقراط على اختيار العموم سيكون من غير المشروعية ذلك، لأنه فعل لا يتماشى والروح الحقيقية للفعل الديمقراطي (انتخاب-برلمان....).

وحسب حكم جوزيف بارتلي (Joseph Barthely)[96]، يمكن القول ببساطة أن التقنية تمتاز على السياسة، ويظهر ذلك عندما نجد وزير متخصص على رأس وزارة ما (طبيب وزير للصحة، وجنرال مثلاً وزير للدفاع) وهو الشيء الذي أيده كذلك جاك ينللي. حيث يخلص في كتابه التكنوقراط أنه بالرغم من أولوية السياسة واحترام إرادة الشعب. فهذا كله لا يضع البتة نهاية لمهمة التكنوقراط[97].

لنرى الآن حالة تعيين وزير تكنوقراط آختير من خارج البرلمان لسبب كفاءته وخبرته، وهذا ما يكون مستحيلاً في الأنظمة البرلمانية (بريطانيا مثلاً). وفي فرنسا مثلاً تجيز هذه العملية لكن تبقى تلك حالات نادرة وفي ظروف استثنائية، مثلاً سنة 1914 عندما تولى وزارة البحر والحرب جنرالات وأميرالات[98].

أما في الأنظمة الاستبدادية، وخصوصاً تلك التي تعتمد نظام الحزب الوحيد، تعين وبكل إرادتها وزراء تكنوقراط، وقد عرفت الجمهورية الفرنسية عدة ظواهر مماثلة في عهد الجنرال دوغول والذي كانت له صلاحيات غير محدودة.

إن الديمقراطية هي اختيار الشعب لمن يمثله ويحكمه لكن الملاحظ في نظامنا السياسي، أنه غالباً ما لا يتم اختيار الوزراء من النواب البرلمانيين الذين حظوا بثقة الشعب، ونعتقد أن الديمقراطية ما هي إلا وسيلة لتسيير الحكم. وعندما تكون مصلحة الوطن والمواطنين على المحك، لا يهم انتماء الوزراء لأنه آخرا وخيراً هم أي التكنوقراط أبناء هذا الوطن يخدمونه سواء كانوا بألوان حزبية أو بدونها.

إن الخصائص التي يتميز بها التكنوقراطي الذي وجد مع بداية الثورة الصناعية، ليست بمثل هذه الصرامة التي جئنا على ذكرها سواء في مقابلته للبيروقراطي أو في مقارنة الفعل التكنوقراطي والفعل الديمقراطي، فهذه الخصائص تتباين في الزمان، مثلما تتباين أيضا

في المكان، ومن الاستفادة، بهذا الصدد، من الملاحظات التي أبداها (ريمون آرون) بخصوص الأنتلجسيا. حيث أكد قائلا[99]: " طبقا للمجتمعات، فان الحصول على الأنتلجسيا قابل للتنوع.

وحسب عبد الرضا الطعان[100]، يمكن أن يقال أيضا بخصوص التكنوقراطيين ما يقال بخصوص الأنتلجنسيا101، فالخصائص التي تحكم التكنوقراطي في المجتمعات النامية لا يمكن أن تكون بالصرامة التي تحكم التكنوقراطي في المجتمعات المتقدمة.

لقد حاولنا في هذه المقارنات بين التكنوقراطية والأصناف الاجتماعية المقاربة، الكشف عن المزيد من الخصائص التي يتميز بها التكنوقراطي. ولكن هذه الخصائص ليست من قبيل الخصائص المطلقة، فهي تتفاوت في دلالتها بتفاوت الزمان والمكان.

ونخلص مما تقدم إلى أن التكنوقراطي يمثل صنفا اجتماعيا بخصائص مميزة من شانها أن تضع الحدود الفاصلة بينه وبين الأصناف الاجتماعية الأخرى، مثلما أن من شانها أن تحكم العلاقة بين هذا الصنف الاجتماعي والأصناف الاجتماعية الأخرى، فضلا عن أنها تعين مواقع وأدوار الأطراف الفاعلة في هذا الصنف الاجتماعي داخل المجتمع بصورة عامة[102].

لقد ارتبطت ظاهرة التكنوقراط على المستوى العالمي باتساع رقعة التخصصات في مجالات علمية مختلفة، ضمن ما سماه المفكر الفرنسي "ميشيل فوكو" بالانتقال من المثقف الشمولي إلى المثقف الخصوصي، وفي المغرب كان هناك توظيف للتكنوقراط إبان الاستعمار وكذا في بناء الدولة المغربية الحديثة باعتبارهم خبراء متخصصون في قضايا مختلفة تتطلب الخبرة النظرية والعلمية[103].

**خلاصة**

لا يمكننا الجزم بأن النخب التكنوقراطية تشكل استثناء داخل المشهد السياسي المغربي، سواء من حيث أسباب بروزها أو طريقة تكوينها. فالتاريخ المغربي هو صراع النخب، الشيء الذي ينتج عنه ضرورة وجود نخب ونخب مضادة.

كذلك فان التعامل مع الفعالية التكنوقراطية في المغرب المعاصر، من منظور تأهيلي يؤكد أن الفاعل التكنوقراطي يتجاوز كونه حامل خبرة أو معرفة يوظفها من منظور سياسي، لخدمة قضايا عامة ترتبط بالدولة والمجتمع، لأنه امتداد للنموذج المخزني يحمل إيديولوجية ويعمل على تسويقها.

**الهوامش:**

[1] – **عبد المنعم عبد المنعم**: ممثل الأمة والسدة العالية بالله، دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2015، ص 39.

[2] – **محمد شقير**: مساهمة في رصد ظاهرة النخبة السياسية بالمغرب، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 9-10، منشورات افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1989، ص، 105.

[3]- **Zaaboul Farid** : L'élite politique communale de la ville de Meknès. Thèse pour l'obtention Du Doctorat en Droit publique, UNV Med V, Faculté de droit, Agdal-Rabat, 2000-2001, P100

[4] – **لمياء العماري**: النخب النسائية الحزبية، نموذج حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، الرباط-أكدال، 2007-2008، ص 20.

[5] – **عبد الرضا الطعان**: مرجع سابق

[6] – إن غالبية الدراسات التي تعالج موضوع التكنوقراطيين، تستند الى الحالة الفرنسية باعتبارها على وجه الإجماع حالة نموذجية فحسب انتونين سمسون فالنخبة الفرنسية تتضمن التكنوقراطيين الأكثر تكاملا في أوروبا.

[7] – عبد الرضا الطعان: مرجع سابق

[8] – **كريمة غراض**: النخب السياسية المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق الرباط–أكدال، 2005–2004، ص 100

[9] – **عبد المنعم المشاط**: الصفوة السياسية والتنمية السياسية، مجلة الوحدة، عدد 66، 1990، ص، 30

[10] – **عبد الرحيم العطري**: صناعة النخبة بالمغرب، المخزن والمال والمقدس، طرق الوصول الى القمة، دفاتر وجهة نظر، الطبعة الأولى 2006، ص،9

[11] – **رشيد كديرة**: النخب الإدارية بالمغرب، مدراء الإدارات المركزية نموذجا، الانتقاء، المسار، المآل. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية،الرباط–أكدال، السنة الجامعية 2005–2004، ص، 186.

[12] – مرجع سابق، ص، 20.

[13] – **محمد سبيلا**: السياسة بالسياسة، في تاريخ التشريح السياسي، إفريقيا الشرق 2000، ص 154.

[14] – **Machel Prelot**: Institutions politiques et droit constitutionnel Précis Dalloz, Ed, Paris 1963,P32

[15] – **ت.بوتومور** ، النخبة والمجتمع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية 1988، ص، 11.

[16] – **محمد سبيلا**: للسياسة بالسياسة في التشريح السياسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1988، ص، 198.

[17] – **حسن قرنفل**: المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟، إفريقيا الشرق، أكتوبر 1997، ص 147.

[18] –**Dimitri Georges Lavroff**: Le système politique Français: constitution et pratique politique de la V République 5eme édition–Dalloz, 1991, P 47

[19] – Idem, P147

[20] –**الهاشمي برادي**: سوسيولوجية النخبة السياسية المغربية : 1970–1955، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، عدد 9، 1989، ص 9.

[21] – **حسن قرنفل**: المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل، إفريقيا الشرق،1997، ص 152.

[22]– **ت. بوتومور**: النخبة والمجتمع، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988، ص 95.

[23] – مرجع سابق: ص 100

[24] – **Mohamed Taher Ben Saada** : Le Régime politique Algérien : de la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle : ENAL 1992, P 123

[25] – **أحمد جفال**: النخب والنخب المضادة في الوطن العربي، مجلة وجهة نظر، العدد 11، 2001، ص، 31

[26] – **عبد الهادي بوطالب**: النظم السياسية المعاصرة، منشورات الزمن، 1999، ص 32.

[27] – **محمد الجابري**: الديمقراطية وحقوق الانسان، مطبعة النجاح الجديدة، 2000، ص، 118.

[28] – **حسن قرنفل**: مرجع سابق، ص 177.

[29] – لابد من الإشارة الى أهمية الدقة في تحديد هذه النخب، فعلا إذا أخذنا فترة 1960–1955، نجد أن الحكومات التي تشكلت في هذه الفترة كلها كانت حكومات ائتلافية مشكلة من أحزاب. وعليه فان تحديد النخب كان سياسيا، على خلاف مرحلة الاستثناء الى حدود سنة 1977، وهي مرحلة بروز نخب من نوع آخر هي النخب العسكرية، التي كانت تحتل مواقع في الاقتصاد وفي الحكومات وفي التدبير السياسي. وكان بجانبها النخب التكنوقراطية او البيروقراطية، ليس لديها أي انتماء حزبي ومستقلة. وهنا يمكننا استعمال تعريف موقعي للنخبة، وهو ما سوم مرحلة تميزت بإقصاء الأحزاب السياسية ونخبها من التدبير الحكومي السياسي والاقتصادي. وبعد سنة 1977، بدأت تظهر نخب أخرى سياسية تنتمي لأحزاب أو الى مجالات أخرى.

[30] – **حسن قرنفل**: مرجع سابق، ص، 7

[31] –مرجع سابق: ص 295.

[32] – **محمد العربي المساري**: قواعد لعبة في طور الخلخلة، مجلة وجهة نظر، العدد 14، 2002، ص 23.

[33] – **حماني أقفلي**: النخب المحلية مكانتها وأدوارها، مدينة الخميسات ومنطقة والماس نموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، الجزء الأول والثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1999، ص 51.

[34] – عرفت التكنوقراطية كمجموعة اجتماعية أوجها بين الحربين العالميتين تحت تحريك/ دفع لنواة صغيرة للبوليتكنيك المبتكرين، ومفتشي المالية لعقلنة الميكانزمات المالية والحسابية.

[35] – **Jean Meynuand** : La Technocratie mythe ou réalité, 1994. Paris : Les éditions payot collection bibliothèque et économique. P 297

[36] – **عبد الرضا حسين الطعان** : مفهوم النخبة التكنوقراطية، دراسة في أنماط رأس المال المعرفي، جار الوافد، 2015، ص 22.

[37] – **Luc Ruban**: La fin Des technocrates, Presse, Des Sciences PO ;P 100.

[38] – إنها نخبة عكس النخبة التكنوقراطية بالدول العربية، حيث أن رجال التكنوقراط والبيروقراط العرب لا طموحات لهم خارج الإدارة. وفي مقارنة بين التكنوقراط العرب نجد أن طبقة التكنوقراط المصرية أكثر اتساعا وكسبا من التكنوقراط العرب الآخرون في المشرق العربي. فقد تم إقصاء التكنوقراط من الإدارة والاقتصاد. في حين في دول الخليج استعانت بخبرة التقنية الغربية في التنمية وتوفير البنى الأساسية، ريثما يعود جيل من الموفدين للدراسة بالخارج ليشكلو النخب تكنوقراطية محلية.

[39] – **Burdeau G** : Traité de science Politique, 7 volumes,L.G.D.J , Paris, 1966-1970 P23

[40] – **عبد الرضا حسين الطعان** : النخبة التكنوقراطية، مرجع سابق، ص، 23

[41] – لم يظهر تعبير تكنوقراطي قبل بداية القرن العشرين، فقد استخدم لأول مرة عام 1910، في الولايات المتحدة الأمريكية. لينتقل الى فرنسا بعد مايزيد على خمسة عشر عاما. وكانت الكلمة نفسها قد نحتت عام 1919، من قبل (و.هـ. سميت)، لتعمم من قبل (هورد سكوت) اعتبارا من سنة 1932، بعد أن كثر الحديث عن الدور الذي يمكن أن يلعبه أصحاب المعرفة العلمية في المجال الاقتصادي. وعلى الرغم من ظهور تعبير التكنوقراطي، فان استعماله لم يلق رواجا في العالم الا في وقت متأخر. اذ لم يصبح قيد التداول في فرنسا، عللى سبيل المثال، الا بعد عام 1960، وربما اعتبارا من هذا التاريخ سوف تتكامل دلالة هذا التعبير. فبعد أم كان استخدامه في الولايات المتحدة قاصرا على الإشارة الى المهندسين العاملين في المشروعات الاقتصادية ولا سيما الصناعية منها. أنظر:

**Behoste– Brumo** : La Formation d'une technocratie Eds Bellin, Paris,2003, P 21

[42] – **Max Weber** : Economie et societé, Tom 2. Eds de plan Paris, 1995, P 122

[43] – **Max Weber** : Le Savant Et Le Politique, Eds la Decouverte,Paris, 2003,P100

[44] – **Pierre Bourdieu**: La Noblesse de l'Etat, Grandes Ecoles et Esprit de corps.Eds de minuit, Paris, 1999, P 65-66

[45] – **عبد الرضا حسين الطعان**: النخبة التكنوقراطية، مرجع سابق، ص، 35

[46] – **فريد لمريني**: محاولة حول النخبة المثقفة المغربية، ملاحظات من قلب التحولات التجارية، مجلة وجهة نظر، العدد 43، 2010، ص، 22

[47] –**Gean Meynaud** : idem, P 300

[48] Idem, P 300

[49] –إن التعامل مع أنماط المعرفة العلمية كلها، يقتضي وجود أناس مؤهلين لذلك، وكان آدم سميث. ومنذ القرن التاسع عشر قد جعل من تأثيرات تقسيم العمل على الصناعة العامة للمجتمع، المحرك الأكثر قوة في الواقع. وذلك باندماج قوة العمل بمنتظم متزايد التعقيد مكون من الأدوات والآلات. وتبدو الإنتاجية بوصفها متغيرا لا تأخذ متطلباتها بعين الاعتبار معارف العمال. وبطلك، انتهى تصوره للتقسيم التكنيكي للعمل الى تجزيء العمل عن طريق فصل المفهوم عن التنفيذ ليمثل مثل هذا الفصل إنجازا تاريخيا. تم بموجبها الفصل بين المعرفة– العلم. وهما يمارسان دورهما في الإنتاج من جهة، والعمل من جهو أخرى. وجرى في هذا السياق الفصل بين المهندس الذي يتولى تطبيق المعرفة والعلم والإنتاج وبين العامل الذي يتولى العمل فقط. أنظر فجر العلم الحديث: ترجمة أحمد محمود صبحب، الجزء الأول، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1999، ص، 26

[50] – **عبد لرضا الطعان**: النخبة التكنوقراطية، مرجع سابق، ص 73

[51] – **ريمي لوفو**: الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ، مطبعة النجاح 2011، ص، 256

[52] – مرجع سابق: ص، 300

[53] – **حسن طارق**: المجلة المغربية لعلم السياسة، مطبعة النجاح 2011، ص، 13

[54] – مرجع سابق: ص، 14

[55] – **Octave (M)** : Les classes dirigeantes au Maroc, lamalif,1980, n113, P12

[56]– **حماني أقفلي** : السلوك الاجتماعي والسياسي للنخب المحلية إصرات مركز طارق بن زياد، الطبعة الأولى، 2000، ص، 43

[57] – **مرجع سابق: ص، 44**

[58] – **سعيد بوخليط**: لب الخلاص. الفلسفة والتكنوقراطية، أفكار وقضايا، العرب الأسبوعي، 2008، ص، 10

[59]– **عبد الله ساعف**: رهانات الاحول السياسي في المغرب، سلسلة نقد السياسة، منشورات دفاتر سياسية، ص، 12

[60] –**جون ماري دانكان**: علم السياسية، مطبعة المؤسسة الجامعية، 1992، ص، 136

[61]– **إدريس جندري**: النخبة التكنوقراطية في المغرب، المرجعية التقليدية في خدمة المفهوم الحديث، مجلة ودهو نظر، 2013، العدد 48،ص6

[62] – مرجع سابق: ص، 7

[63] – **عبد الله حمودي**: الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، دار توبقال، ص، 2010، ص، 55

[64] – **ادريس جنداري**: مرجع سابق، ص، 8

[65]– **Louis Rouban** : La Fin des technocrates, la bibliothèque. Du citoyen, paris ; presse de science PO.1998, P,80

[66]– **عبد الحفيظ أدمينو**: نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، اكدال،2001-2002ص: 136.

[67]– **عبد الحافظ أدمينو**: مرجع سابق ص، 100

[68]– مدخلات .... ما البيروقراطية. مقال منشور بـ www.alwastnews.com.

[69] – **Chawki Debbach** : Les élites maghrébienes devant la bureaucratie. In pouvoire et administration au Maghreb.c.n.r.s.1970.p 164

[70] –**Jean Meynaud**, « la technocratie, Myte ou réalité ? », Paris, les Editions Payot, 1964, Bobliothèque politique et économique. P 69.

[71]– **محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن**، الإدارة العامة المبادئ والتطبيق، دار الشروق، 1999، ص 68.

[72] – **عبد الرضا حسين الطعان**، مفهوم النخبة التكنوقراطية"، مرجع سابق، ص 310.

[73]– **خالد الغازي**،"الفكر الحسني"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام. كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية. الرباط-أكدال.ص 45.

[74] – **مرجع سابق**، ص 317.

[75] – مرجع سابق، ص 223.

[76] – **عبد الرضا حسن الطعان**، مفهوم النخبة التكنوقراطية، مرجع سابق، ص 296

[77] – **هاف توني**، "فجر العلم الحديث"، المجلس الوطني للثقافة والفنون 1997، ص 91.

[78] – **رضا الطعان**، مفهموم النخبة التكنوقراطية، مرجع سابق، ص328.

[79]– **مرجع سابق، ص** 296

[80] – **Jean Meynaud**, « La technocratie, Myte ou réalité ». Iden. P 72.

[81] – Iden. P 73.

[82]– **يوسف خلوصي**، "البيروقراطية ما لها وما عليها، مجلة الإدارة"، المجلد السابع يوليوز 1974. القاهرة ص، 32.

[83]– **يوتومور**،"النخبة والمجتمع"، ترجمة جورج جميل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1972، بيروت، ص 76.

[84]- **محمد أحديدو**، مقال منشور بـ www.MarocDroit.com.

[85]- في مقارنة للتكنوقراطي بالمثقف، جاء في رواية" صبوة في خريف العمر"، للكاتب حسن أوريد في معرض حديثه عن خيبات المثقف في تسعينات القرن الماضي وماعاناه من خيبات وانكسارات إبان الواقع السياسي المغربي في تلك المرحلة، ولجوء الدولة الى التكنوقراط كبديل عن الأحزاب السياسي والنخب المثقفة بأن "...ما يشكل تضاربا صارخا مع منطق المثقف، أو من هو مؤهل لذلك، هو منطق التكنوقراطي. ولع بالجزئيات ونفور عن الكليات. منفعي في دراسته، لا مكان للشعر ولا للإحساس. لا مكان للمبادئ ولا للقيم. لأنه مهووس بالصعود والإرتقاء. يمكن أن ينتقد في الخفاء ممارسات السلطة.في الخفاء فقط.هامسا ساترا شفتيه بطرف يده، لانه يحتاج صاحب السلطة رغم كراهيته الشديدة له. لا يعيش إلا وسط أقرانه من التكنوقراطيين فلا يختلط بغيرهم، معهم في النوادي يسترق آخر أخبار الدولة، واخبار الناس. لا يقرأ إلا عناوين الصحف والمقالات التي تهم قطاعه أو تمس شخصه. قد يقرأ كتبا في حالة استثنائية ذاع صيتها بوقع الإعلام، أو لأن نظراء له قرؤوها وتحدثوا عنها. لا يحب التكنوقراطي المثقف، يكرهه لانه يعيش في الكليات، ولأنه بعيد عن الواقع، ولانه قريب من هموم الجماهير.... يفزع الى المناورة، ويرتبط بكل من يتوسم فيه مصلحته، عل خلاف المثقف الذي لا يعرف إلا سبيل الصدق، ولا يخالطه الرياء، ولا يمتهن النفاق. قد يخطئ، بل هو يخطئ دوما. قد ينأى عن المعتاد لكن لا يحيد عن الحقيقة.هو من يمسك جمرتها..." – مرجع سابق. ص 86.99

[87] - **Jean Meynaud**, Iden. P 72

[88]-**Abdallah Laroui** : Le Roi Hassan II et l'édification du Maroc moderne, témoignages, Presses inter universitaires, centre culture Arabe. 2005, p, 40

[89] - **Jean Meynaud**, « la technocratie, Myte ou réalité ? », Paris : les éditions Payot, 1964, collection. Bibliotique politique ET éco p 66.

[90] - Idem, p 67.

[91]- **حسن أوريد**، مرآة الغرب المنكسرة"، مرجع سابق. 13

[92]- **Jean Meynaud**, Idem, p 68.

[93]- لقد كانت الجمهورية الخامسة أحد أكبر الحكومات الفرنسية التي عرفت التسيير التكنوقراطي، غير أننا ومن خلال جاك بيللي، ( Jacques Billy) نرى أن تكنوقراط الجمهورية قد عرفوا إخفاقات كبيرة وذلك من خلال الضعف الكبير للإنجازات التكنوقراطية المتمثل في النقص والعيب في إتمام البرامج وخاصة التجهيزات الجماعية. وكذلك في مجموعة من اللجان حيث اقتصر دورها آنذاك في تهيئة الساحل الفرنسي. أنظر:

**Jaque Billy** : « Les technocrates, Press Universitaired de France », 1975,Troisième Edition Refondu. Paris.

[94] - Iden. P 115.

[95] - Iden. P 117.

[96] - **Joseph Barthly**, « In le gouvernement de la France », Edition Ronfodu, Paris p 119.

[97]- Idem. P 118.

[98] -**Jaun mynaud** ; la technocratie, Myte ou réalité, Idem p 125

[99]- **عبد الرضا، الطعان**، "الفكر السياسي في العراق القديم "، دار الشؤون وزارة الثقافة والإعلام، 1992، ص 220.

[100]- مرجع سابق، ص 221.

[101] _

[102]- مرجع سابق ص 331

[103] **د. إدريس جنداري**،"النخبة التكنوقراطية في المغرب المرجعية التقليدية في خدمة المفهوم الحديث"، مجلة وجهة نظر عدد 56 .57 2013، ص 10.